

Distr.: General
2 December 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة
عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات؛ الموضوع
ذو الأولوية المعنون "تمكين المرأة الريفية ودورها
في القضاء على الفقر والجوع ودورها في التنمية
وفي مواجهة التحديات الراهنة"

بيان مقدّم من باكس روماننا، الحركة الدولية للطلاب الكاثوليك، وهي منظمة
غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2012/1



البيان

مقدمة

في حين تكافح الدول العنف والفقر والبطالة، هناك تسليم بأن التعليم حل ناجح ومستدام للعديد من العزل الاجتماعية. ولكن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية قد أثرت على الحكومات في كل مكان. والأهم من ذلك، أثبتت الأزمة أن النساء فئة بالغة الضعف. وتواجه الحكومات، أكثر من أي وقت مضى، تحديات لتبرهن على التزامها بنماء النساء والفتيات وذلك بدعمها للتعليم. والعالم اليوم في حاجة ملحة، أكثر من أي وقت مضى، إلى تنسيق كبير لتمكين النساء والفتيات، باعتبار ذلك وسيلة لتخفيف أثر الأزمة الاقتصادية. وفي ما يتعلق بتنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً في مجال التعليم، تعتقد الحركة الدولية للطلاب الكاثوليك أنه يجب على الحكومات أن تنفذ المهمة الهامة المتمثلة في ضمان أن تؤثر هذه الأهداف تأثيراً فعلياً على السياسة المحلية.

السياسة

لقد أقرت الدول الأعضاء بالفوائد المتعددة الجوانب لتوفير التعليم. وهذه خطوة أولية جديرة بالثناء. ولكن، حان الوقت لترجمة الكلمات إلى أفعال، وبخاصة في ما يتعلق بالنساء والفتيات. وندعو الدول الأعضاء إلى أن تجعل من التعليم أولوية أعلى في ميزانياتها مما تفعل حالياً. فليس من الإنصاف أن تُحدّد توقعات وأن يُتوخى من التعليم تحقيق نتائج كبيرة دون تمكين المدارس من أدوات تكفل لها النجاح في عملها. وفضلاً عن ذلك، عندما تُحرّم الفتيات من التمتع الكامل بحقوقهن في التعليم، فهن يُحرمن من أن يصبحن جزءاً من الحل للعديد من المشاكل الاجتماعية.

وخلو البيئة العامة في الغالب من الأمان وعدم ملاءمتها للتعليم واقع مؤسف في العديد من الدول التي تظل حبيسة دوامة العنف والحروب. وتبقى الشابات والفتيات بالخصوص عرضةً لأن يصبحن ضحايا للعنف في مناطق الصراع. ولتقليل الخطر المتمثل في تردي الطلاب إلى ثقافة العنف، لا بد من اتخاذ خطوات لجعل المدارس آمنة حتى يتسنى للأطفال ارتيادها. ويجب أن يكون هناك التزام تجاه الشباب الذين لم يكن لهم يد في إيجاد حالات الخطر في بلدانهم.

وتشير خطة الأمم المتحدة للتنمية إلى احتياجات النساء والفتيات فيما يتعلق بالتعليم والعمالة وغيرها من القضايا العديدة. ويمتد ذلك ليشمل مسألة الفرق العام في الأجور بين الرجال والنساء. والواقع أن المهنة التي يغلب عليها النساء تدر أجراً أقل من تلك التي يغلب

عليها الرجال، ولكن المرتب المتوسط الذي يحصل عليه معلم لا يدنو من أن يكون مكافئاً لحجم الوقت الذي يُقضى في إعداد الدروس والتلقين والتقييم. فمرتبات المربين ومستحققاتهم ليست فقط غير كافية، بل أنها تظل أيضاً موضع استهداف مستمر بسبب تقليص العديد من الحكومات للإنفاق في هذا المجال. ويتعين الالتزام بالاعتراف بقيمة المعلمين من خلال زيادة المرتبات والاحترام لما ينجزونه من عمل.

وتشكل الفتيات ثلثي الأطفال غير المتعلمين في العالم. ويجب التصدي لهذا الواقع الذي تعيشه الشابات وللعراقيل التي يواجهنها حتى قبل أن يدخلن غرفة الدرس، لكفالة دعم الهدف المتمثل في إتاحة التعليم للجميع بحق. ويتعين أن تهيأ للفتيات والنساء في كل مكان فرص متكافئة للحصول على التعليم وبيئة تعليمية آمنة.

المدارس

يجب أن تهدف المدارس إلى استيعاب جميع الطلاب ونجاحهم، بغض النظر عن نوع جنسهم. وفضلاً عن ذلك، فمن الأمور الحاسمة تزويد المدارس بالموارد اللازمة لجعل فرصة تحقيق المساواة في التعليم هذه واقعاً.

ويجب أن يكون من يتخذ التعليم مهنة مهياً تهية أفضل للتعامل مع التطور الذي تشهده غرف الدراسة. وينبغي أن تقدم برامج تعليم المعلمين دورات تمكن المعلمين المحتملين من فهم كيفية خدمة جميع طلابهم، وبخاصة الشابات والفتيات، بأحسن طريقة ممكنة. فإذا حصل المعلمون على دورات تتيح لهم طرائق ملموسة المساواة بين الجنسين إلى غرف الدرس، فسيكون لذلك فوائد طويلة الأجل لا حصر لها بالنسبة للطلاب وغرف الدراسة والمدارس والمجتمعات.

ويبدو أن ميدان التعليم قد جُعل في مرتبة متأخرة عن العديد من المهن الأخرى من حيث الأجور في عدد متزايد من البلدان. وبسبب كون المعلمين يتقاضون أجورهم مقابل إعداد طلاب متعلمين وليس مقابل منتوجات ملموسة تدر مالا، فإن عملهم لا يقابله تعويض يضاهي قيمة المعلمين بالنسبة للمجتمع. ويتعين تحسين المعاملة التي يتلقونها من مدارسهم وحكوماتهم، لأنهم يصنعون جيل المستقبل من النساء والرجال.

التوصيات

وختاماً، تتقدم الحركة الدولية للطلاب الكاثوليك بالتوصيات الواردة أدناه.

لا ينبغي أن يقع التركيز على تعليم النساء والفتيات ضحيةً للأزمة الاقتصادية. فبدلاً عن تقليص الإنفاق على التعليم، هذا هو الوقت المناسب لزيادة الاستثمار في تعليم هذه الفئة. وقد سبّست العديد من الحكومات مسألة التعليم ولم تعط الأولوية للطلاب. وستساعد الرؤية الطويلة الأمد، بدلاً من التركيز على النتائج الآنية، على القضاء على الفقر وتشجيع إنجاز العديد من الأهداف الأخرى. وفي غياب التمويل الملائم الموجه لتلبية الاحتياجات التعليمية للنساء والفتيات، سيزداد عدد ضحايا دورات الفقر والبطالة.

ومنذ الالتزام في عام ٢٠٠٠ بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، لا يزال العالم يتطلع إلى أن يشهد تحسناً كبيراً في العديد من الأولويات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء. وبينما توجد دول قد حققت بعض الأهداف، لا تزال مجالات أخرى عديدة في حاجة كبيرة إلى التغيير، لكن لم يتبق إلا القليل من الوقت لإنجاز جميع الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. وبالتالي تنوّل إلى الدول الأعضاء أن تركز على تعليم النساء والفتيات لما سيكون لهذا الإنجاز من أثر على تحقيق العديد من الأهداف الأخرى. ومن خلال هذا المجهود، سيلمس التحسّن في كثير من مجالات الاحتياج المختلفة.

وفي الأماكن التي يمثل فيها التمييز ضد النساء والفتيات مشكلاً، ينبغي للحكومات أن تبذل المزيد من الجهود لكفالة ألا تُحرّم أيهن من حقها في التعليم. ويجب تدعيم القوانين المحلية الرامية إلى تمكين النساء والفتيات في هذا المجال، وذلك من خلال التشريعات واتخاذ التدابير من قبل الحكومة. ومن الضروري تعزيز تمكين النساء والفتيات حتى يكتمل أثر فوائد التعليم.

وينبغي للبلدان كفالة أن يكون للنساء والفتيات صوت في النقاش الوطني، وبخاصة في ما يتعلق بوضع السياسات التعليمية. وتسمح مشاركتهم في هذه العملية بأن يتولين زمام مستقبلهم. ومن شأن إنشاء مجالس وطنية للشباب متوازنة جنسانياً، وتكون مستقلة عن الحكومات، كفالة إسماع صوت حتى أشد الفئات ضعفاً.

وكل مجتمع محلي فريد من نوعه وله احتياجات تخص سكانه وسوقه. وعند النظر في البرامج والمبادرات التي توفر المدارس للمجتمعات المحلية، نطلب مراعاة أهدافها لخصوصية احتياجات كل فئة من السكان. ومن خلال استقصاءات الأعمال التجارية المحلية، والاجتماعات المحلية، والبيانات المتاحة، يمكن تحديد المساعدة المثلى التي يمكن تقديمها للنساء والفتيات في المواقع المحددة.

وينص إطار عمل دكاكار لعام ٢٠٠٠ بشأن توفير التعليم للجميع على أنه بإمكان "الشراكات التي تقام بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والأسر أن تساعد على ضمان جودة الرعاية والتربية المقدمتين للأطفال، ولا سيما لأشدهم حرماناً، وذلك من خلال أنشطة محورها الطفل، وتركز على الأسرة وترتكز على المجتمع المحلي، وتساندها السياسات الوطنية على مستوى قطاعات متعددة وتحظى بقدر كاف من الموارد" (متاح على الموقع <http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001211/121147e.pdf>). ويمكن البرهنة على الالتزام الحقّ بتوفير التعليم للشابات والفتيات من جانب الحكومات من خلال متابعة هذا الالتزام حتى الوفاء به.